الأمم المتحدة S/2009/254

مجلس الأمن

Distr.: General
18 May 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٠٨ (٢٠٠٨) و ١٨٣٩ (٢٠٠٨) و ١٨٦٦ (٢٠٠٩)

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦٦ (٢٠٠٩) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وطلب إليّ تقديم تقرير عن تنفيذ القرار. ويتضمن التقرير آخر المستجدات عن أنشطة البعثة منذ صدور تقريري المؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/69)، ويتضمن توصيات بشأن الأنشطة المستقبلية للبعثة.

٢ – وقد استمر ممثلي الخاص يوهان فربيكي في قيادة البعثة. وساعده في ذلك كبير المراقبين العسكريين، اللواء أنور حسين (بنغلاديش). وبلغ قوام البعثة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ما قدره ١٢٩ مراقبا عسكريا و ١٦ مستشارا للشرطة (انظر المرفق).

ثانيا – العملية السياسية والتطورات الرئيسية

٣ – عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، واصلت البعثة تحت قيادة ممثلي الخاص الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، من أجل تحقيق الهدف العام الذي هو تعزيز الاستقرار في منطقة مسؤوليتها. وكجزء من جهودها أكدت البعثة للأطراف ذات الصلة ضرورة كفالة التقيد بالأحكام الواردة في الفقرة ٢ (أ) من اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقّع في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/583 و Corr.1، المرفق الأول)، كما دعا إلى ذلك القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩).

190509 190509 09-33372 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير شرع ممثلي الخاص، تمشيا مع القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، في إجراء مباحثات مع الجانبين الجورجي والأبخازي وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الدولي بشأن وضع نظام أمني منقح يشكل عنصرا أساسيا لحضور مستقبلي للأمم المتحدة. ودعما لهذه الجهود، أكدت في المباحثات التي أجريتها في موسكو يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، الحاجة إلى الاتفاق على نظام أمني ذي مصداقية باعتباره أساسا لبعثة مستقبلية للأمم المتحدة، حيث جرى الترحيب بجهود ممثلي الخاص الهادفة إلى تحقيق التقدم في هذه المباحثات. وقد قمت بإبلاغ الرسالة نفسها في اجتماع عقدته مع وزير خارجية جورجيا، غريغول فاشادزي في نيويورك بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل.

٥ - وظل ممثلي الخاص منهمكا أيضا في المباحثات الدولية الجارية في جنيف (انظر S/2009/69، الفقرات ٥-٧). وقد ترأس الجولة الرابعة للمباحثات التي جرت يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، بالاشتراك مع ممثلي الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبمشاركة جورجيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وممثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. واجتمع المشاركون في فريقي عمل وناقشوا الأمن والاستقرار في المنطقة والقضايا الإنسانية. وعقب حوار مكثف توصل المشاركون بتوافق الآراء إلى ''مقترحات لإنشاء آليات مشتركة لدرء الحوادث والاستجابة لها''. وتتوخى عقد اجتماعات منتظمة بين المسؤولين عن الأمن والنظام وممثلي المنظمات الدولية بهدف معالجة المسائل الأمنية في الميدان. واتفق المشاركون فيما يتعلق بمعالجة القضايا الإنسانية على تركيز جهودهم على المسائل المتعلقة بتيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية مع صون سلامتهم وكرامتهم.

٦ - وفيما يتصل بمتابعة الاجتماع المعقود يومي ١٧ و ١٨ شباط/فبراير، دعا رؤساء الاجتماع الطرفين الجورجي والأبخازي إلى تقديم أسماء ممثليهما لكي يبدأ العمل عاجلا ضمن الآلية. وأصر الجانب الأبخازي على ألا تبدأ الاجتماعات في إطار الآلية التي سيشارك فيها إلا بعد ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقب اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن تواجد مستقبلي للأمم المتحدة. واقترح أيضا أن تترأس الأمم المتحدة الاجتماعات وأن تشكل هذه الاجتماعات جزءا من الأنشطة المستقبلية للأمم المتحدة التي يصدر بها تكليف. وفي ٢٣ نيسان/أبريل عُقد اجتماع للآلية المعنية بأوسيتيا الجنوبية في إرغنيتي بمشاركة الطرفين الجورجي والأوسيتي الجنوبي، فضلا عن ممثلي وزارة الدفاع للاتحاد الروسي ومنظمة الأمن والتعاون، والاتحاد الأوروبي. واتُّفق على عقد الاجتماع المقبل في أيار/مايو ٢٠٠٩.

٧ - وعقب فترة من الاستقرار النسبي على طول خط وقف إطلاق النار امتدت خلال شباط/فبراير وآذار/مارس، تغير الوضع العام في الميدان حوالي ٩ نيسان/أبريل، وهو اليوم الذي بدأت فيه المعارضة الجورجية مظاهرات ضد الحكومة، مع دخول قوات إضافية تابعة للاتحاد الروسي إلى منطقة مسؤولية البعثة، بما في ذلك معدات عسكرية ثقيلة (انظر الفقرة ١٧ أدناه). وبرر المسؤولون الروس هذه التعزيزات بقولهم إن الهدف منها درء الخطر المتزايد لحدوث ''استفزازات عسكرية'' بسبب عدم الاستقرار المحلي المحتمل في جورجيا. وكانت التعزيزات العسكرية الروسية قد انسحبت بحلول ١٦ نيسان/أبريل.

٨ - واستمرت التوترات في العلاقات الجورجية - الروسية في التأثير على الوضع العام في المنطقة. واستمر الجانب الجورجي في الاحتجاج على خطط الاتحاد الروسي الهادفة إلى إنشاء قواعد عسكرية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ودعا المجتمع الدولي إلى وقف التعزيزات العسكرية الروسية، وحث الجانب الروسي على سحب جنوده من الأراضي الجورجية عملا باتفاق ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/2008/631، الفقرة ١١)، وسحب اعتراف الاتحاد الروسي بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وكررت السلطات الروسية التأكيد على أن القواعد العسكرية أنشئت استنادا إلى اتفاقات مع زعامتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وزعمت أيضا وجود حضور ونشاط عسكريين متزايدين من الجانب الجورجي. وتفيد التقارير أن ذلك يشمل وجود ٢ ٠٠٠ من القوات الخاصة وقوات وزارة الشؤون الداخلية بالقرب من خط وقف إطلاق النار وحوالي ٣٠٠ فرد قرب وادي كودوري في الجانب الذي تسيطر عليه جورجيا. ولم تتحقق البعثة من ذلك التواجد في منطقة مسؤوليتها في قطاع زوغديدي.

٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل وُقّع على أعلى المستويات في موسكو ''اتفاق بين الاتحاد الروسي وجمهورية أبخازيا بشأن الجهود المشتركة لحماية حدود الدولة لجمهورية أبخازيا''، و ''اتفاق بين الاتحاد الروسي وجمهورية أوسيتيا الجنوبية بشأن الجهود المشتركة لحماية حدود الدولة لجمهورية أوسيتيا الجنوبية'' ويظل الاتفاقان نافذي المفعول لمدة خمس سنوات مع إمكانية تمديدهما لمدة خمس سنوات إضافية. ووصفت السلطات الجورجية توقيع هاتين الوثيقتين بأنه انتهاك لاتفاق ١٢ آب/أغسطس، وناشدت المجتمع الدولي المساعدة على ''وقف تصعيد الاعتداء الروسي''.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير سهلت البعثة زيارات ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى منطقة مسؤوليتها، بما في ذلك ممثلو الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون، ومجلس أوروبا، وكذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية. وحافظت البعثة على اتصالات فنية منتظمة مع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي على جميع المستويات.

ثالثا – التطورات في منطقة مسؤولية البعثة

قطاع غالي

١١ – اتسم الوضع في قطاع غالي بالهدوء عموما خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإن كان مشوبا بالتوتر في بعض الأحيان. وبينما انخفض عدد حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فإن استمرار الحضور العسكري الأبخازي وتزايد الحضور العسكري الروسي في المنطقة الأمنية، وخطر الألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع أسهمت في توتر الوضع. وفي نفس الوقت، ورغم بقاء خط وقف إطلاق النار مغلقا رسميا، فقد لاحظت البعثة تزايد حركة السكان المحليين عبر الخط.

١٢ – وحافظت البعثة على اتصالات منتظمة مع الجانب الأبخازي وممثلي قوات الاتحاد الروسي لكفالة قدرتها على الاضطلاع بمهامها. وابتداءً من ٣٠ آذار/مارس طُلب من البعثة الاتصال بالجانب الأبخازي بشأن المسائل المتصلة بقوات الاتحاد الروسي.

١٣ – واستمرت البعثة في ملاحظة حضور أفراد عسكريين ومعدات عسكرية ثقيلة تابعين لأبخازيا في قطاع غالي ومنطقة الحد من الأسلحة. وأبقت القوات الأبخازية قرابة فصيلتين، تدعمهما سبع دبابات من طراز T-55، وثلاث ناقلات جنود مدرعة، ومدفعين مضادين للطائرات في المقر السابق لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في بلدة غالي. وإضافة إلى ذلك، تمركزت ثلاث ناقلات جنود مدرعة ومدفع واحد مضاد للطائرات في مواقع في المنطقة الأمنية. وقد حثت البعثة بانتظام الجانب الأبخازي على سحب هؤلاء الأفراد والمعدات تمشيا مع الفقرة ٢ من القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩). وأعلن الجانب الأبخازي أن هذا الحضور ضروري نظرا للتهديدات الأمنية المحتملة من الجانب الجورجي.

١٤ – واستمر نشر موظفي إنفاذ القانون والموظفين الأمنيين الأبخاز في مقرهم وفي ١٦ مركزا تقع بصورة أساسية على طول خط وقف إطلاق النار ضمن المنطقة الأمنية.

١٥ – وفي ٣٠ آذار/مارس راقبت البعثة سفينة دوريات أبخازية مسلحة راسية على بعد حوالي ٧٠٠ متر من الشاطئ في المياه المتاخمة للمنطقة الأمنية. وكانت السفينة، التي تفيد التقارير أنها متمركزة في أوتشامتشيرا، أول سفينة تابعة للبحرية الأبخازية شوهدت في المنطقة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

١٦ - وفي شباط/فبراير راقبت البعثة عملية تناوب للمعدات العسكرية الثقيلة التي أدخلتها قوات الاتحاد الروسي إلى منطقة النزاع في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأنشأت القوات الروسية موقعا جديدا في منطقة الحد من الأسلحة قرب قرية إلوري جنوب منطقة أوتشامتشيرا للتدريب، حيث يخطط الجانب الأبخازي، وفقا لما أفادت به التقارير، لتشييد وتوسيع مرافق التدريب التابعة لها. ولاحظت البعثة أيضا في عدة مناسبات في بداية آذار/مارس قيام الطائرات العمودية العسكرية الروسية بالتحليق فوق المنطقة الأمنية قرب خط وقف إطلاق النار.

١٧ - وفي ٧ و ٨ و ١١ نيسان/أبريل، راقبت البعثة إدخال المزيد من القوات والمعدات العسكرية الثقيلة التابعة للاتحاد الروسي بالطرق البرية والسكك الحديدية إلى المنطقة الأمنية ومنطقة الحد من الأسلحة. ونُشرت في المنطقة الأمنية ومنطقة الحد من الأسلحة كتيبة واحدة متنقلة بالعربات، تدعمها سريتا دبابات، وبطارية مدافع ذاتية الحركة، وبطارية نظم صواريخ سطح - جو وبطاريتان لنظامي إطلاق صواريخ متعددة. وأعلن الممثلون العسكريون للاتحاد الروسي أن الجنود الروس ظلوا ضمن الحدود المعلنة سابقا (انظر S/2009/69، الفقرات ١٧-١٠). ونفوا نشر قوات إضافية. وفي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل، لاحظت البعثة سحب هذه القوات والمعدات التي أدخلت مؤخرا.

١٨ - وقد أبلغت البعثة ممثلي قوات الاتحاد الروسي بانتظام أن وجود الأفراد العسكريين والمعدات العسكرية الثقيلة في المنطقة الأمنية ومنطقة الحد من الأسلحة لا يتفق وأحكام القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩) الذي دعا إلى احترام أحكام الفقرة ٢ (أ) من اتفاق موسكو. وكذلك نقلت البعثة وجهة نظرها التي مفادها أن تحليق الطائرات العمودية فوق منطقة النزاع لا يتفق كذلك والقرار. ولم تلاحظ البعثة منذ أواسط آذار/مارس أية تحليقات من هذا القبيل إلا مرة واحدة في ١ أيار/مايو.

١٩ - وفي ١ أيار/مايو، في إطار تنفيذ الاتفاق الروسي - الأبخازي المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه، أوفد حراس الحدود الروس إلى المنطقة الأمنية بقوام قدره سرية واحدة، بما في ذلك ثلاث ناقلات جنود مدرعة وعدد من المركبات الهندسية.

٢٠ - ولاحظت البعثة مواقف أكثر تعاونا من طرف الأفراد الأبخاز عموما في مراكزهم الأمنية تجاه دوريات الأمم المتحدة. غير أنه أُفيد أيضا بوقوع حالات عدم تعاون، مثل التصرفات العدائية فيما يتعلق بالإهمال في تداول الأسلحة وفرض القيود على حرية حركة الدوريات. وعقب شكاوى قدمها ممثلو البعثة قام كبار ممثلي أبخازيا بزيارة المراكز مع دوريات الأمم المتحدة، مما ساعد على تحسين الوضع.

٢١ - وفي ٤ آذار/مارس، رفضت قوات الاتحاد الروسي مرور إحدى دوريات الأمم المتحدة عبر موضع للاتحاد الروسي قرب قرية ليكوخونا في المنطقة الأمنية. وأبلغ أحد ضباط الاتصال الروسيين البعثة لاحقا أنه لن يُسمح لدوريات الأمم المتحدة باستخدام أجزاء الطرق التي تمر عبر مواقع قوات الاتحاد الروسي. ولذلك، تستخدم البعثة طرقا بديلة للوصول إلى بعض مواقع دورياتها.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت البعثة في أربعة انفجارات بسبب أجهزة متفجرة مرتجلة. وفي ١٠ شباط/فبراير، وقع انفجاران متتاليان - استخدمت فيها متفجرات شديدة الانفجار وزنها ٥٠ كغ و ١٠ كغ - على طريق تستخدمه عادة دوريات الأمم المتحدة بين قريتي زيني وتاغيلوني في المنطقة الأمنية. وقيل إن هذه التفجيرات التي تمت عن طريق المتحكم من بعد قد استهدفت شاحنتين تحملان موظفين أبخازيين، مرتا بموقع الحادثين قبل وقوعهما بفترة قصيرة. ولم يُعلن عن أي خسائر في الأرواح أو عن أضرار. وفي ١٠ آذار/مارس، فُجر جهاز بتحكم سلكي على الطريق إم-٢٧ على بعد نحو كيلومتر ونصف من شمال جسر إنغوري، عند مرور مركبة يقودها جندي أبخازي. ولم يعلن عن وقوع إصابات ولم يلحق بالمركبة إلا ضرر بسيط. وفي ٢٩ آذار/مارس، انفجرت قنبلة كانت قد وضعت على سطح متجر موجود على جانب الطريق على مقربة من قرية أشيغفارا في منطقة الحد من الأسلحة، وأدى إلى إصابة رئيس إدارة شؤون القرية وموظفَين آخرين، وإلى تدمير المبنى. وقد تعذر تحديد هوية المسؤولين عن هذه الإنفجارات.

٢٣ - وظل السكان المحليون قلقين إزاء التهديد الذي تشكله الألغام المزروعة على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وفي ١١ آذار/مارس، أسفر انفجار لغم قرب قرية شوبورخينجي عن إلحاق أضرار بجرار يحمل أربعة أشخاص. واستمرت البعثة في عرض مسألة إزالة الألغام على السلطات الأبخازية المعنية في عدد من المناسبات. وفي ١ نيسان/أبريل، وقع تبادل لإطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار بين دورية جورجية ورجل أبخازي. ولم تتمكن البعثة من تأكيد الجهة التي بدأت الحادثة.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، شملت الجرائم التي أُبلغت بها البعثة ثلاث عمليات قتل وسبع عمليات شروع في القتل وست عمليات سرقة.

٢٥ - وفي ٦ آذار/مارس، وعلى مقربة من قرية غانتيادي، قيل إن مجموعة رجال مسلحين يرتدون زيا رسميا قد أوقفوا مجموعة من السكان المحليين، كانوا يسيرون في اتجاه خط وقف إطلاق النار، وفتشوهم وصادروا وثائق ونقودا وممتلكات أخرى كانت بحوزتهم. ولم يُحتجز هؤلاء السكان، ولكن لم يُسمح لهم كذلك بعبور خط وقف إطلاق النار. وأبلغت البعثة

هذه الحادثة إلى السلطات المحلية، التي أفادت البعثة لاحقا بأن الممتلكات التي صودرت قد أعيدت إلى أصحابها.

٢٦ - وفي ٣ نيسان/أبريل، عُثر على أحد سكان قرية ناباكيفي مقتولا بالرصاص على جانب الطريق بعيدا من مترله. وقيل إن عدة أشخاص بالزي الرسمي كانوا قد قادوه إلى خارج مترله في اليوم السابق. ونفى ممثلو سلطات إنفاذ القانون المحليون تورطهم في هذه الحادثة.

٢٧ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة الاتصال مع وكالات إنفاذ القانون المحلية في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفرشيلي. ونظمت ثماني عشرة دورة تدريبية في مجالات الأدلة الجنائية، وإدارة شؤون الشرطة، وأساليب عمل الشرطة، ومهارات الشرطة الأخرى. كما ظلت محافظة على الاتصال بمرافق إنفاذ القانون المحلية كما واصلت إجراء زيارات منتظمة لها. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، قامت شرطة الأمم المتحدة، في إطار مشروعها المتعلق بخفارة المجتمعات المحلية، وبالتعاون مع المنظمة غير الحكومية المحلية أفانغارد (Avangard)، بتنظيم برنامج تدريب في مجال التوعية بمخاطر إساءة استعمال المخدرات لفائدة ٣٦٦ تلميذا في مقاطعة غالي. ومن ٥ إلى ١١ نيسان/أبريل، يسرت شرطة الأمم المتحدة دورة تدريبية لفائدة المدربين في مجال الأدلة الجنائية، شارك فيها أربعة موظفين أبخاز مسؤولين عن إنفاذ القانون في سوشي بالاتحاد الروسي. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، نظمت شرطة الأمم المتحدة مناقشة مائدة مستديرة دولية بشأن سلامة المرور، بمشاركة الخبراء المحليين والدوليين والسلطات المحلية والمنظمات الدولية.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلع مكتب البعثة المعني بحقوق الإنسان بأنشطة متابعة بشأن عدد متزايد من حالات ادعاء السكان المحليين في مقاطعة غالي تعرضهم للمضايقة والتخويف. وركز المكتب أنشطته في مجال الرصد والحماية على الحق في عدم التمييز والحق في أمن الفرد وفي حرية التنقل وعلى حقوق الملكية. وأجرى المكتب دوريات منتظمة وشارك في دوريات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين؛ وقام برصد ظروف الاحتجاز في مدينة غالي؛ وأجرى مقابلات مع السكان وجمع معلومات من شركائه في الميدان؛ وتابع شكاوى محددة، وأثار مسائل تستدعي الاهتمام مع السلطات المعنية.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، استمر المكتب في رصد التطورات المتعلقة بإصدار ''جوازات السفر الأبخازية'' في مقاطعة غالي وبلغة التدريس في المدارس المحلية، وهي مسائل لا تزال تثير القلق. وأفادت مصادر رسمية أن نحو ١ ٥٠٠ ''جواز سفر أبخازي'' قد أُصدر حتى تاريخه في مقاطعة غالي. وقد قدم عدد متزايد، وإن كان لا يزال محدودا، من سكان مقاطعة غالي

طلبات للحصول على جوازات السفر هذه، تخوفا من تقييد الانتفاع بالخدمات العامة، من قبيل الرعاية الصحية، ومن الحد من الفرص التعليمية والتجارية.

٣٠ - وتابعت البعثة أيضا حالة أحد سكان قرية ميوري أوتوبايا، وهو من أصل جورجي، أُطلقت عليه النار فأصيب بجروح في ٢٤ شباط/فبراير في سياق محاولة اختطاف مزعومة، وأُرسل إلى مستشفى في زوغديدي. بيد أن السلطات المحلية طلبت إعادته واحتجزت ١٢ فردا من أقربائه وجيرانه لليلة واحدة، وذلك لأنها كانت تشك في تورطه في ارتكاب أنشطة إجرامية في الجانب الأبخازي من خط وقف إطلاق النار. وفي ٢٦ شباط/فبراير، هدد ممثلو وكالات إنفاذ القانون الأبخازية أقرباء وجيران المتهم المزعوم وضغطوا عليهم للذهاب إلى زوغديدي بغية إقناعه بتسليم نفسه. وخشية الأعمال الانتقامية قامت مجموعة كبيرة من سكان القرية، بالعبور إلى الجانب الخاضع للسلطة الجورجية من خط وقف إطلاق النار. وتمكنوا من العودة في اليوم التالي، بعد أن طمأنهم رئيس إدارة شؤون غالي على سلامتهم. واجتمع موظفو البعثة مع السلطات في مدينة غالي، وأجروا مقابلات مع أفراد الأسرة بعد عودتهم. وزادت البعثة أنشطة دورياتها في المنطقة، و لم ترد إليها أي تقارير عن إساءة معاملة العائلات المعنية أو اتخاذ أي إجراءات انتقامية ضدها.

قطاع زوغديدي

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان الوضع في قطاع زوغديدي هادئا عموما، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى انخفاض عدد حوادث تبادل إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار.

٣٢ - وأبقت وزارة الداخلية الجورجية على نحو ٢٥٠ فردا في ١٥ مركز مراقبة وفي مقرهم في المنطقة الأمنية. وواصلت وزارة الداخلية نشر مركبات ''كوبرا'' المدرعة الخفيفة، و لم يستخدم بعضها إلا بصورة عرضية في مناطق الدوريات القريبة من خط وقف إطلاق النار. وتضم المركبات البالغ عددها ٢٧ مركبة والموجودة في المنطقة الأمنية مركبتين مزودتين برشاشات ومركبتين للإسعاف. ونبهت البعثة الجانب الجورجي إلى أن نشر هذه المركبات مخالف لأحكام الفقرة ٢ من القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩). لكن الجانب الجورجي أكد أن هذه المركبات لازمة لكفالة حماية موظفيه.

٣٣ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلمت شرطة الحدود التابعة لوزارة الداخلية في بوتي البعثة أن إدارة البحرية في وزارة الدفاع الجورجية، بما في ذلك جميع سفنها ومعداتها، قد نقلت لتصبح تحت سلطتها. وأُبلغت البعثة كذلك أن هناك سفينتين تابعتين لسلاح البحرية

الجورجي تقومان بدوريات منتظمة على الساحل الممتد من باتومي إلى قرية أناكليا في المنطقة الأمنية.

٣٤ - وشملت الحوادث الإجرامية التي أُبلغت بها البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض عملية قتل وعمليتي اختطاف و ١٥ عملية سرقة.

٣٥ - واستمرت شرطة الأمم المتحدة في الاتصال بصورة منتظمة مع الشرطة الجورجية وفي المشاركة في دورياتها وفي إجراء زيارات لمرافق إنفاذ القانون. ونظمت ٤٥ دورة تدريبية على أساليب عمل الشرطة والأدلة الجنائية ومهارات الشرطة الأخرى. وفي إطار مشروع خفارة المجتمعات المحلية، الممول من الحكومة السويسرية، رتبت شرطة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة غاياناتي (Gaenati) غير الحكومية المحلية تدريبا في مجال التوعية بمخاطر إساءة استخدام المخدرات لفائدة ٤٧٥ ١ تلميذا في مقاطعة زوغديدي. وفي ٦ نيسان/أبريل، تم عقد مناقشة مائدة مستديرة في إطار المشروع بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وطبْع ما يزيد على ٠٠٠ ١ من الكتيبات والملصقات المتعلقة بالوقاية من مخاطر إساءة استخدام المخدرات وُوزعت على السكان المحليين.

٣٦ - وحافظت البعثة في سياق الاضطلاع بالجوانب التشغيلية لولايتها على اتصالها المنتظم بالسلطات الجورجية. كما أبقت على اتصالاتها المنتظمة مع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي على جميع المستويات.

وادي كودوري

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة أربع دوريات ليوم واحد في وادي كودوري في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل لمراقبة الوضع الأمني والإنساني. وقُيِّم الوضع العام في الوادي بأنه يتسم بالهدوء. وحافظ الجانب الأبخازي على سيطرته على وادي كودوري بدعم من قوات الاتحاد الروسي.

٣٨ - ولاحظت الدوريات وجود مخيم أبخازي بالقرب من قرية ساكن في منطقة وادي كودوري العليا، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الموقع. ولاحظت الدوريات أيضا أن قاعدة الفريق التابع للبعثة في أدجارا، الذي كان يحتله الأبخازيون سابقا، قد أخلي. وفي منطقة وادي كودوري السفلى، واصلت القوات الأبخازية احتلال واحد من مركزي التفتيش اللذين كانت تشغلهما قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة السابقة.

٣٩ - وتنتشر قوات الاتحاد الروسي في منطقة وادي كودوري العليا بصورة رئيسية بين قرية غينتسفيش، حيث تحتفظ هذه القوات بمقرها، وممري خيدا وكالامري - سوخي،

اللذين يشكلان معبرا إلى الوادي من الجانب الخاضع لسيطرة جورجيا. ويُزعم أن قوات الاتحاد الروسي تحتفظ بمراكز تفتيش في ممري خيدا وكالامري – سوخي إلى جانب المراكز الأبخازية. ولم يسمح لدوريات الأمم المتحدة بالوصول إلى مطار غينتسفيش.

٤٠ – وأفادت الإدارة المحلية الأبخازية أن عدد سكان منطقة وادي كودوري العليا قد انخفض من ١٧٠ ساكنا، وهو العدد المبلَّغ عنه سابقا، إلى ١٣٠ ساكنا في نهاية آذار/مارس بسبب الظروف السائدة في فصل الشتاء، وأكدت ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٤١ – وشارك موظفو البعثة لشؤون حقوق الإنسان في دوريتين لتقييم الوضع العام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وجمع معلومات عن أوضاع العائدين والمشردين. ولاحظوا أن خدمات التعليم غير متوفرة في الوادي، وأن الخدمات الطبية الأساسية متوفرة فيه.

٤٢ – واضطلع مكتب حقوق الإنسان بأعمال للمتابعة بشأن طرد ثلاثة قساوسة جورجيين وأربع راهبات جورجيات من قرية أدجارا في ٢ نيسان/أبريل. وذكر الجانب الأبخازي أن السبب في اتخاذ هذا التدبير هو رفضهم الاعتراف بالولاية القضائية وبسلطة الكنيسة في أبخازيا.

التطورات على نطاق البعثة

٤٣ – أنجز فريق تقصي الحقائق التابع للبعثة التحقيق في تسع قضايا خلال الفترة قيد الاستعراض. وأُوقف العمل مؤقتا بشأن أربع قضايا يعنى بها الفريق المشترك لتقصي الحقائق، لأنه لم يعد من الممكن متابعة التحقيق فيها بصورة معقولة.

رابعا – مسائل حقوق الإنسان

٤٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب حقوق الإنسان في البعثة تنفيذ برنامجه الخاص بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية المحلية. وأجرى المكتب زيارات رصد إلى مرافق الاحتجاز، لرصد إجراءات المحاكمة وتقديم الخدمات الاستشارية للسكان المحليين في الجانب الخاضع لسيطرة أبخازيا من خط وقف إطلاق النار.

٤٥ – وتابع مكتب سوخومي لحقوق الإنسان قضايا فردية تتعلق بالحق في السلامة البدنية، والحق في أمن الفرد وسلامته، والحق في المساواة في المعاملة وعدم التمييز، والحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وقضايا تتعلق بحالات ابتزاز مزعومة. وواصل المكتب أيضا رصد قضية تتعلق بأخصائي قانوني في غاغرا تعرض لاعتداء بدني في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠٠٧ في سياق ممارسة أنشطته المهنية. وواصل المكتب كذلك متابعة الشكاوى المتعلقة بمسائل أصول المحاكمات والحق في المحاكمة العادلة ومعاملة المحتجزين وحقوق الملكية.

٤٦ - ورصد المكتب أيضا حالتين تتعلقان بمحاولتين لتقييد حرية التعبير في وسائط الإعلام المطبوعة. وفي الحالتين، تلقى محرران يعملان في صحيفة أبخازية بارزة تهديدات من أشخاص ذوي صلة بالسلطات الرسمية وبأحد الأحزاب السياسية. وقد أدان المجتمع المدني ومهنيو وسائط الإعلام هذين الحادثين، واعتبروهما بمثابة تعد على حرية الكلام.

٤٧ - وواصل المكتب دعم مناسبات الاحتفال بذكرى مرور ستين عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وشارك المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية المحلية والطلاب ووسائط الإعلام المحلية وأصحاب الشأن المعنيون في الحوارات واجتماعات المائدة المستديرة بشأن المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان. وعرض التلفزيون المحلي أفلاما عن قضايا حقوق الإنسان في أنحاء أخرى من العالم.

٤٨ - وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أيضا تيسير مشروع ''المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية''، الذي تقدم في إطاره منح للمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل مشاريع التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على مستوى القاعدة الشعبية. وتشترك في تمويل المشروع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شغر منصب موظف شؤون حقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنتدب للعمل في مكتب حقوق الإنسان في البعثة. ولا يزال مستقبل هذا المنصب غير مؤكد نظرا لإنهاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جورجيا. وقام مكتب حقوق الإنسان، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوضع الصيغة النهائية لبرامجه الخاصة بحقوق الإنسان التي تدعمها هذه المنظمة، وإنجازها.

خامسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة التأهيل

٥٠ - قدمت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبرعات للمدارس والمستوصفات وعيادات الولادة ومآوي المشردين. كما واصلت تقديم دروس في اللغة الإنكليزية لأفراد المجتمعات المحلية على جانبي خط وقف إطلاق النار. وأتمت البعثة في آذار/مارس ترميم مستشفى غالي.

٥١ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الخدمات البيطرية المقدمة للمزارعين المحليين من خلال توفير التدريب للأخصائيين في مجال البيطرة وتوفير اللقاحات. وشرع البرنامج الإنمائي، بمشاركة ست جماعات من المزارعين تمثل السكان من الأبخاز والأرمن والجورجيين، في

مد شبكات الري الأساسية في مقاطعات غالي وتكفارشيلي وأوشامشيرا، لتحسين الإنتاج الزراعي. وفي إطار تقديم الدعم للنساء المقاولات، عقد البرنامج الإنمائي ورشة عمل متعمقة بشأن تنمية النشاط التجاري في سياق تسوية النزاع بمشاركات نساء من أصل أبخازي وجورجي وأرمني من مقاطعات غالي وتكفارشيلي وأوشامشيرا.

٥٢ - وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلقي الطلبات المتعلقة بالاستفادة من برنامجها المخصص لتأهيل المآوي، وذلك من خلال مراكز تديرها المنظمة الدولية للرؤية العالمية. وقد تلقت أكثر من ٦٥٠ طلبا؛ وهي تقوم حاليا بالتحقق منها وفرزها. وفي شباط/فبراير، قامت المفوضية برصد حالة السكان المحليين في أعقاب حادث قرية ميروري أوتوبايا (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه). وفي ١٨ آذار/مارس، قامت المفوضية وشركاؤها بتسهيل زيارة ميدانية لممثلين أبخاز لإطلاعهم على تنفيذ مشاريع المفوضية في مدينة غالي وقريتي بيديا ونانباكيفي. وانتهز السكان المحليون هذه الفرصة للتعبير عن شواغلهم وإبراز الاحتياجات ذات الأولوية لمجتمعاتهم.

٥٣ - وواصل المجلس الدانمركي للاجئين، بمساعدة من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، إصلاح السقوف والأسلاك الكهربائية وأنابيب المياه وقنوات الصرف الصحي في سبعة مبان سكنية في مقاطعات سوخومي وأوشامشيرا وتكفارشيلي وغالي و ٤٠ منزلا في مقاطعتي غالي وتكفارشيلي. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدأ المجلس الدانمركي للاجئين في تنفيذ مشروع جديد لتأهيل ١٠٠ منزل، معظمها في مقاطعة غالي.

٥٤ - وقدم برنامج الأغذية العالمي، في شراكة مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية، خدمات شملت ٦٠٠ ١١ مستفيد من خلال برامجه القائمة على تقديم الغذاء مقابل العمل في مقاطعات غالي وتكفارشيلي وأوشامشيرا. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية، ومفوضية شؤون اللاجئين، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، قدم البرنامج الدعم لمطاعم مدرسية مجانية توفر وجبات يومية لـ ٣٥٠ ١ طالبا. كما واصل البرنامج، بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود، توفير الغذاء للمرضى في مستشفى غولريبش.

٥٥ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) رصد حالة الأطفال والنساء، وخاصة في المناطق القريبة من خط وقف إطلاق النار. وفي نيسان/أبريل، بدأت اليونيسيف، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية ومنظمات غير حكومية محلية، تنفيذ برنامج يهدف إلى تحسين فرص حصول النساء والأطفال على الرعاية الصحية، وتعزيز الاندماج الاجتماعي للأطفال المعوقين في مقاطعة غالي. كما وفرت المعدات، بما في ذلك الحواسيب، وسهلت عملية تحصين الأطفال في ثلاث مدارس في مقاطعتي أوشامشيرا وسوخومي وراقبت تلك العملية.

٥٦ - وواصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية تقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المحليين في وادي كودوري الأعلى.

سادسا - دعم البعثة

٥٧ - واصلت البعثة تنفيذ برنامجها المتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية بمخاطره. ونظمت البعثة دورات تدريبية للأفراد العاملين بها والوافدين إليها، وواصلت توزيع المواد ذات الصلة وعرضها في منطقة البعثة. وتنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، تناولت البعثة بانتظام القضايا الجنسانية، ورحبت بتوسيع دور المرأة ومساهمتها بين الأفراد العسكريين. وواصلت البعثة تقديم إحاطات تمهيدية بشأن المساواة بين الجنسين في مجال حفظ السلام لجميع الأفراد الوافدين. وفي ٦ آذار/مارس، احتفلت البعثة باليوم الدولي للمرأة، وأصدرت عددا من رسائل التوعية التي تهدف إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

سابعا - الجوانب المالية

٥٨ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٠/٦٢، مبلغا قدره ٣٤,٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فإن تكاليف الإنفاق على البعثة ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة للفترة الحالية. وقد قدمت الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها في الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة.

٥٩ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٤,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٧٣,١ ٢ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات وتوصيات

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت الجهود المبذولة في سياق اتفاق ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في الحفاظ على هدوء نسبي في المنطقة. وأود أن أشير إلى الاتفاق المبرم بشأن ”اقتراحات لوضع آليات مشتركة لمنع وقوع الحوادث والتصدي لها“، وإلى الاجتماع الأول المعقود في هذا الإطار فيما يتعلق بأوسيتيا الجنوبية. ويحدوني الأمل في أن تفضي هذه الجهود إلى إقامة نظام أمني أكثر استقرارا في

المنطقة التي كانت مسرحا لأعمال قتال عنيفة خلال شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأدعو المشاركين في الآلية إلى الاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل مواصلة ما يبذلونه من جهود. وأحث أيضا جميع الأطراف على تسهيل قيام الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى بتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

٦١ - وكنت قدمت في تقريرَي السابقين عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (S/2008/631 و S/2009/69) بيانا للتطورات الرئيسية التي أعقبت أحداث آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتأثيرها في السياق العام الذي تنفذ البعثة في ظله ولايتها. وتطلّب الوضع إجراء استعراض شامل ومتعمق، بالتشاور مع الأطراف والجهات الدولية المعنية، للدور الذي تضطلع به البعثة.

٦٢ - ومنذ اعتماد القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، ظلت الحالة الأمنية في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة هشة، إذ استمر التهديد بوقوع حوادث قائما، بما في ذلك بسبب الألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولا يزال السكان المحليون، ولا سيما في مقاطعة غالي، يعيشون في حالة هشة، إذ، تُفرض قيود على حرية تنقلهم عبر خط وقف إطلاق النار. وما فتئ نظام وقف إطلاق النار - وهو الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه فصل القوات وتثبيت الاستقرار - يضعف. وظلت الآليات الحربية الثقيلة والأفراد العسكريون متواجدون في المنطقة الخاصة لمسؤولية البعثة رغم الدعوة الموجهة في القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩) لاحترام الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٢ (أ) من اتفاق موسكو.

٦٣ - وواصلت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطتها على جانبي خط وقف إطلاق النار، مما يسهم في تثبيت الاستقرار العام وتوفير الأمن للسكان المحليين، وخاصة في مقاطعة غالي. ولكن نظرا لاستمرار تآكل النظام الأمني، فقد بات من اللازم الاتفاق على نظام أمني منقح لتحقيق الاستقرار الطويل المدى وتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور مستدام في المنطقة.

٦٤ - وبعد اعتماد القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، طلبت من ممثلي الخاص التباحث مع الأطراف والجهات الدولية المعنية بشأن إمكانية التوصل إلى نظام أمني منقح. وقد صاغ ممثلي الخاص مجموعة من المبادئ لنظام من هذا القبيل. ووضع ممثلي الخاص، عقب الجولة الأولى من المشاورات التي أجراها، مقترحا أكثر تفصيلا أطلع عليه الأطراف والجهات الدولية المعنية الرئيسية في نهاية آذار/مارس.

٦٥ - واستنادا إلى هذه المشاورات ومشاورات لاحقة، أود أن أوصي بالعناصر التالية لنظام أمني مستقبلي:

(أ) التقيد الصارم بوقف إطلاق النار في البر والبحر والجو، وبمبدأ عدم استخدام القوة؛

(ب) المناطق الأمنية، وتمتد ١٢ كيلومترا على جانبي خط وقف إطلاق النار. وتظل المناطق الأمنية خالية من أي قوات مسلحة أو معدات عسكرية. والأسلحة النارية الوحيدة المسموح بها في المنطقة هي الأسلحة الشخصية التي يحملها الأفراد المنتمون إلى أجهزة إنفاذ القانون وأفراد الأمن، على ألا يتجاوز العدد الإجمالي لهؤلاء ٦٠٠ فرد، مجهزين بما لا يتجاوز عشر ناقلات أفراد مدرعة غير مسلحة؛

(ج) المناطق المحظورة، وتمتد ١٢ كيلومترا على جانبي خط وقف إطلاق النار. وتظل المناطق المحظورة خالية من المعدات العسكرية الثقيلة، بما في ذلك الدبابات وأنظمة الصواريخ والمدفعية ومدافع الهاون فوق عيار ٨٠ مم، باستثناء حاملات الأفراد المدرعة، والتي لا يتجاوز عددها عشرة. ويمنع تخزين ذخائر الأسلحة الثقيلة في المنطقة؛

(د) الإشعار المسبق، مع إعطاء مهلة زمنية تتراوح بين ٤٨ و ٧٢ ساعة، بأي تحرك للأفراد والمعدات في المناطق الأمنية والمناطق المحظورة؛

(هـ) خلو المناطق الأمنية والمناطق المحظورة من الطائرات العسكرية وطائرات الاستطلاع، بما في ذلك المركبات الجوية غير المأهولة؛

(و) المناطق الأمنية البحرية، وتمتد ١٢ ميلا بحريا قبالة السواحل و ١٢ كيلومترا على كل جانب. وتظل المناطق الأمنية البحرية خالية من السفن الحربية، باستثناء ما لا يتجاوز خمسة زوارق لدوريات خفر السواحل، أو ما شابهها من المراكب الخفيفة؛

(ز) رصد الأمم المتحدة بانتظام للحالة الأمنية والإنسانية في وادي كودوري؛

(ح) الترتيبات الرامية إلى ضمان الشفافية، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات وتوفيرها، فيما يتعلق بالمنشآت العسكرية في سيناكي وأوشامشيرا؛

(ط) عقد اجتماعات منتظمة في إطار الآلية المشتركة لمنع وقوع الحوادث والتصدي لها؛

(ي) قيام الأمم المتحدة بالتحقيق في الانتهاكات والإبلاغ عنها؛

(ك) ضمان أمن أفراد الأمم المتحدة وتمكينهم من حرية التحرك الكاملة.

٦٦ - وبناء على النظام الأمني المشار إليه أعلاه، وكما طلب ذلك المجلس في القرار ١٨٦٦ (٢٠٠٩)، أُقدم فيما يلي توصياتي فيما يتعلق بأنشطة البعثة في المستقبل:

(أ) رصد تنفيذ النظام الأمني على النحو المقترح في الفقرة السابقة من هذا التقرير، والتحقق من ذلك التنفيذ؛

(ب) البقاء على اتصال مع الأطراف والجهات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الآلية المشتركة لمنع وقوع الحوادث والتصدي لها، وذلك بهدف منع التوترات وتسوية الحوادث؛

(ج) تيسير حرية تنقل السكان المحليين عبر خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك من خلال عملية المراقبة عند نقاط العبور؛

(د) المساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية وتهيئة الظروف لعودة آمنة وكريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك عن طريق تعزيز حقوقهم الأساسية وتيسير الجهود التي تبذلها صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

(هـ) المساهمة، من خلال تعزيز قدرات ومهام شرطة الأمم المتحدة وقدراتها ومهامها في مجال حقوق الإنسان لضمان فعالية أنشطة الرصد والتحقيق، في تحسين إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها للعائدين والسكان المحليين، وخاصة في منطقة التراع؛

(و) تيسير الاتصالات بين الأطراف، وذلك بهدف تعزيز التعاون بشأن المسائل العملية وبناء الثقة والحوار.

٦٧ - وستتولى بعثة للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار تُسند إليها هذه الولاية إقامة علاقات تعاون مع غيرها من الشركاء الدوليين في المنطقة، من قبيل بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما ستساهم، من خلال الجهود التي يبذلها ممثلي الخاص، في جهود الوساطة المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في إطار تنفيذ الاتفاق المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦٨ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص وللرجال والنساء الذين عملوا مع البعثة منذ عام ١٩٩٣ لما بذلوه من جهود بهدف بلوغ وضع أكثر استقرارا في الميدان، ولالتزامهم، على الرغم من الظروف الصعبة، بالمساهمة في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

المرفق

ألف – البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	٥
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١[أ]
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٤
أوكرانيا	٥
باكستان	٧
بنغلاديش	١٠[ب]
بولندا	٥
تركيا	٤
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
غانا	١
فرنسا	٣
كرواتيا	٣
ليتوانيا	٢
مصر	٦
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
منغوليا	١
جمهورية مولدوفا	١
النمسا	٢

البلد	عدد المراقبين العسكريين
هنغاريا	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليمن	٣
اليونان	٤
المجموع	**١٢٩**

باء – البلدان المساهمة بأفراد شرطة (في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

البلد	عدد أفراد الشرطة
الاتحاد الروسي	٢
ألمانيا	٢
أوكرانيا	١[ج]
بولندا	٢
الجمهورية التشيكية	٢
السويد	٢
سويسرا	١
غانا	١
الفلبين	٣
المجموع	**١٦**

(أ) بما في ذلك ثمانية موظفين طبيين.

(ب) بما في ذلك كبير المراقبين العسكريين.

(ج) كبير مستشاري الشرطة.

Map No. 3837 Rev. 61 UNITED NATIONS
May 2009

Department of Field Support
Cartographic Section